اكتسى أغلب مؤشراتها باللون الأحمر عند الإغلاق وبعضها تراجع بأكثر من 1 %

أسواق الخليج تقلص خسائرها الحادة عقب هجوم إيران على إسرائيل

توقعات بحدوث عمليات جني أرباح في بورصة السعودية إلى أن تتضح الصورة وتنجلي عن الأوضاع الجيوسياسية

"وكالات": قلصت أسواق الأسهم الخليجية العاملة، أمس الأحد، بعد إجازة عيد الفطر، من خسائرها الحادة في مستهل الجلسة، عقب الهجوم الإيراني على إسرائيل الليلة الماضية.

واكتست أغلب مؤشرات الخليج باللون الأحمر عند الإغلاق، وسط انخفاضات تجاوزت 1 % عند الافتتاح، فيما لا تعمل بورصات أبوظبي ودبي والبحرين.

وتراجع المؤشر الرئيسي لسوق الأسهم السعودية "تاسي" بنسبة 0.30 % عند مستوى 12666.90 نقطة عند الإغلاق بعد انخفاضه بأكثر من 1 % في مستهل التداولات.

وفي الكويت أغلق مؤشر السوق الأول على تراجع 79.02 نقطة ليبلغ مستوى 7780.41 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 1.01 %، وأغلق مؤشر بورصة قطر بنسبة 0.8 % ما يعادل 79.8 نقطة ليصل إلى مستوى 9844.36 نقطة.

فيما قلص مؤشر بورصة مسقط من خسائره الصباحية ليغلق على ارتفاع هامشي بنسبة 0.08 % عند مستوى 4700.59 نقطة. وشنت إيران الليلة قبل الماضية أول هجوم مباشر على إسرائيل باستخدام عشرات الطائرات المسيرة وصواريخ كروز، وذلك بعد مقتل قائد كبير في الحرس الثوري في هجوم يعتقد أنه إسرائيلي استهدف مجمع السفارة الإيرانية في دمشق الأسبوع الماضي، في تصعيد ينذر بمزيد من التوتر في الشرق الأوسط المضطرب.

وقال المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، أفيخاي أدرعي، إن الغالبية العظمى من الصواريخ التي أطلقت من إيران اعترضت خارج الحدود الإسرائيلية، مضيفا أنه تم رصد سقوط عدد ضئيل من الصواريخ في قاعدة عسكرية في جنوب إسرائيل "حيث لحقت أضرار طفيفة في البنية التحتية".

وأغلق المجال الجوي في كل من الأردن والعراق الليلة الماضية، وأعلن العديد من شركات الطيران في المنطقة، من بينها الخطوط الجوية القطرية ومصر للطيران وطيران الشرق الأوسط اللبناني والخطوط الجوية الكويتية، تحويل مسار رحلات وتعليق رحلات أخرى بسبب الأوضاع في المنطقة.

وأعلنت سلطات الطيران المدني في كل من الأردن والعراق صباح أمس الأحد فتح الأجواء الأردنية والعراقية أمام حركة الطيران، كما ذكرت وسائل إعلام محلية أن إسرائيل أعادت كذلك فتح مجالها الجوي في السابعة والنصف صباحا بالتوقيت المحلي.

من جانبه، قال عضو مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية، سعد آل ثقفان، في مقابلة مع "العربية Bus-ness"، إن الأوضاع الجيوسياسية ستطغى على اتجاه السوق السعودية والأسواق الإقليمية والخليجية.

وأضاف أن تأثير الأوضاع على السوق السعودية سيكون سببا مؤثراً في حركته على المدى القصير إلى أن تستقر الأوضاع، بالإضافة إلى عامل مؤثر آخر وهو الحركة السلبية في الأسواق الأميركية وتوقعات بقاء أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول، مع توقعات ألا يكون هناك تخفيض للفائدة خلال العام الحالي.

وتابع: "المؤثر اليوم هو الوضع الجيوسياسي وبشكل كبير ستكون هناك عملية جني أرباح بعد قمة وصلت إليها السوق في شهر رمضان عند قرابة 12883 نقطة لذلك ستحدث عمليات جني أرباح إلى أن تتضح الصورة وتنجلي الصورة عن الأوضاع الجيوسياسية".

وتوقع آل ثقفان، عملية جني أرباح في السوق السعودية وحركة أفقية في حال استقرار الأوضاع الجيوسياسية، مع ترقب لنتائج الشركات والأخبار العالمية وأسعار الفائدة.

وأيد رئيس إدارة الأصول في شركة الاستثمارات الوطنية محمد الحمد، تأثير الأوضاع الجيوسياسية على الأسواق الخليجية، قائلا: إنه مع عودة بعض الأسواق إلى العمل بشكل طبيعي اليوم عقب إجازة عيد الفطر، بعد أحداث كثيرة منها ارتفاع مستويات التضخم الأميركي بعكس التوقعات وهي أرقام غير صحية للأسواق وبختام الإجازة جاء التصعيد بين إيران وإسرائيل وهو ما سيكون لها تأثير مباشر على الأسواق.

أضاف الحمد، في مقابلة مع "العربية Bus-ness"، أن الأسواق الخليجية ستشهد تباينا ملحوظا خلال الأسبوع الحالي، وستكون باللون الأحمر حتى تستقر الأوضاع الجيوسياسة وتتضح الرؤية.

وبشأن توجهات الأسواق العالمية، قال كبير استراتيجي الأسواق في Squared Financial، نور الدين الحموري، في مقابلة مع "العربية Business"، إن التوترات الجيوسياسة سيكون لها التأثير الأكبر مع بداية جلسات تداول الأسبوع، لا سيما مع توقعات بأن تصل أسعار الذهب مع بدء التداولات في ظل طلبات قبيل إلى مستويات 2700 دولار للأونصة غداً، وستطغى الأوضاع الجيوسياسية على الأداء لا سيما إذا استمرت أو توسعت.

معظم بوصات الخليج سجلت تراجعات عقب هجوم إيران على إسرائيل

ليبلغ 7116,98 نقطة بنسبة بلغت 0.98 في المئة

بورصة الكويت استهلت تعاملات الأسبوع بانخفاض مؤشرها العام 70.15 نقطة

بورصة الكويت تغلق تعاملاتها على انخفاض مؤشرها العام

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الأحد، على انخفاض مؤشرها العام 70,15 نقطة، ليبلغ مستوى 7116,98 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0,98 في المئة.

وتم تداول 135,5 مليون سهم عبر 10999 صفقة نقدية بقيمة 39,9 مليون دينار "نحو 121,6 مليون دولار". وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 49,43 نقطة ليبلغ مستوى 5910,87 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0,83 في المئة من خلال تداول 52,4 مليون سهم عبر 3266 صفقة نقدية بقيمة 5,9 مليون دينار "نحو 17,9 مليون دولار".

كما انخفض مؤشر السوق الأول 79,02 نقطة ليبلغ مستوى 7780,41 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 1,01 في المئة من خلال تداول 83,16 مليون سهم عبر 7733 صفقة بقيمة 34 مليون دينار "نحو 103,7 مليون دولار".

في موازاة ذلك انخفض مؤشر "رئيسي 50" 61,98 نقطة، ليبلغ مستوى 5823,51 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 1,05 في المئة، من خلال تداول 47,8 مليون سهم عبر 2718 صفقة نقدية بقيمة 5,6 مليون دينار "نحو 17,08 مليون دولار". وكانت شركات (يونيكاب) و(إنوفست) و(يوباك) و(ميدان) الأكثر ارتفاعا، أما شركات (بيتك) و(أجيليتي) و(وطني) و(زين) فكانت الأكثر تداولا لناحية القيمة في حين كانت شركات (الديرة) و(الإماراتية) و(وربة كبيتل) و(امتيازات) الأكثر انخفاضا.

بما يتسق مع ما تستهدفه الحكومة من زيادة حجم المعروض السلعي في الأسواق

مصر تفرج عن بضائع قيمتها 8 مليارات دولار منذ بداية شهر مارس

أعلن وزير المالية المصري محمد معيط، إن بلاده أفرجت عن بضائع تزيد قيمتها على 8 مليارات دولار، في الفترة من 1 مارس الماضي إلى 11 أبريل الجاري، بما يتسق مع ما تستهدفه الحكومة من زيادة حجم المعروض السلعي في الأسواق، على نحو يساعد في تحقيق التوازن بالأسعار.

وذكر أن وزارته تنسق مع الجهات المعنية في الدولة للإفراج الجمركي الفوري عن السلع الأساسية، ومستلزمات الإنتاج الداعمة بشكل مباشر لقطاع الصناعة، وعلى رأسها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات وهيئة سلامة الغذاء والحجر الزراعي والحجر الصحي، بهدف تسريع إجراءات الإفراج عن السلع والبضائع في مختلف الموانئ على مستوى الجمهورية.

أضاف معيط أن الأولوية في الإفراج الجمركي للسلع الأساسية والغذائية والأدوية والأعلاف ومستلزمات الإنتاج، مشيراً إلى تنسيق الوزارة مع أجهزة الدولة لمواجهة أي ممارسات استيرادية تؤدي إلى تكدس السلع في الموانئ، والتعامل بحسم مع البضائع المتروكة فوق المدد القانونية المقررة لها، وإحالة البضائع المكدسة من دون أسباب قانونية إلى "المهمل"، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بشأنها. وتابع أن الموارد الدولارية باتت متاحة في البنوك، إلا أن بعض المستوردين يمتنعون عن الإفراج عن شحناتهم من دون سبب أو مبرر قانوني، وبالتالي يجب التعامل معهم بكل حزم، مستطرداً بأن الأنظمة الإلكترونية ساعدت كثيرا في تسريع وتيرة الإفراج الجمركي، ونفاذ السلع إلى الأسواق ووحدات الإنتاج.

وخفضت مصلحة الجمارك المصرية المدة المقررة لبيع بضائع المهمل الموجودة في المخازن، أو على الأرصفة داخل الموانئ، إلى شهر واحد بدلاً من أربعة أشهر، إذا لم يعدها أصحابها إلى الخارج أو ينقلوها إلى منطقة حرة أو منطقة اقتصادية ذات طبيعة خاصة، وذلك من تاريخ انتهاء مدة الإيداع. وكان رئيس الوزراء مصطفى مدبولي قد وجه وزارة المالية بمصادرة البضائع التي تنطبق عليها قواعد المهمل والرواكد، بحجة أن أصحابها يمتنعون عن الإفراج عنها لأن لديهم مهلة شهر من دون دفع غرامة أو تكلفة الأرضيات في الموانئ، معتبراً أن استمرار وجود هذه البضائع في الموانئ يتسبب في نقص الكميات المتوافرة من السلع في الأسواق المحلية، ومن ثم ارتفاع أسعارها.

وتسارع التضخم السنوي في مصر إلى 36% خلال فبراير الماضي، أي قبل قرار تعويم الجنيه الأخير، صعوداً من 31.2% في يناير السابق عليه. وقفزت أسعار الأغذية والمشروبات بنسبة 48.5% على أساس سنوي، وسط ارتفاع أسعار الخضراوات بنسبة 74%، واللحوم والدواجن بنسبة 43%، والحبوب بنسبة 47%. ويتوقع محللون تخطي التضخم مستوياته القياسية المحققة بنسب فاقت 40% منذ منتصف العام الماضي، مدفوعة بزيادة هائلة في أسعار الوقود والنقل انتقلت آثارها السلبية فور تطبيقها إلى أسواق السلع الغذائية والعقارات والخدمات العامة والسياحة، واستباق الجهات الحكومية والقطاع الخاص برفع أسعار المواصلات والخدمات المرتبطة بها.

يقدر بنحو 80 تريليون دينار من إجمالي الميزانية البالغة قيمتها 228 تريليونا

عجز كبير في موازنة العراق.. وتعطل مشاريع حكومية

خبراء: ارتفاع مستويات العجز يستنزف موارد الدولة المالية ويقيد الفرص المتاحة للتنمية المستدامة

بغداد - "وكالات": تواجه الحكومة العراقية انتقادات من مختلف التيارات السياسية واللجان المختصة في البرلمان، بسبب تأخر إرسال جداول الموازنة العامة للدولة لهذا عام 2024، في وقت تقدر الحكومة العجز المالي بنحو 80 تريليون دينار (60.6 مليار دولار)، من إجمالي الموازنة البالغة قيمتها نحو 228 تريليون دينار.

وتبلغ نسبة الارتفاع في النفقات العامة الفعلية للدولة بحدود 22 % في حين انخفضت الإيرادات العامة بحوالي 26 تريليون دينار، بنسبة بلغت 19 %، ما ينعكس على نسبة العجز المقدرة، وفق ما أكد وزير التخطيط، محمد تميم، في تصريحات صحافية، في وقت سابق من أبريل الجاري.

وأشار وزير التخطيط إلى أن هناك عدداً من التحديات التي تواجه الحكومة في إدارة الأمور المالية والاقتصادية بشكل فعال.

وشدد على أنه يجرى العمل على تقديم جداول الموازنة هذا العام في أسرع وقت ممكن، لتفادي الآثار السلبية التي قد تنجم عن تأخر ذلك.

في الوقت الذي قال فيه المتحدث باسم الحكومة باسم العوادي إن مجلس الوزراء سيصادق على جداول الموازنة خلال أسبوعين، وإن الرواتب مؤمنة بشكل كامل لمدة عام وتبلغ قيمتها 69 تريليون دينار.

لكن عضو اللجنة المالية النيابية، معين الكاظمي، حمل الحكومة مسؤولية تأخير الموازنة، مشيراً إلى أن الكثير من المشاريع قد توقفت بسبب عدم إطلاق التخصيصات المالية، وأن هناك توجهاً برلمانياً لاستضافة رئيس الوزراء ومسؤولي وزارة المالية والجهات المعنية في البرلمان لمناقشة أسباب التأخير.

وأوضح الكاظمي، في تصريح أدلى به لجريدة "العربي الجديد" اللندنية، أن مجلس الوزراء وضع اللمسات الأخيرة على الموازنة، ومن المتوقع إرسالها إلى البرلمان للتصويت عليها بعد عطلة عيد الفطر المبارك.

وكشف الكاظمي عن وجود زيادات في متطلبات الرواتب وصلت إلى 8.5 تريليونات دينار شهرياً، مما أدى إلى زيادة حجم الموازنة إلى 228 تريليون دينار، وأن مشاريع وزارتي الصحة والتربية توقفت بسبب تأخر إقرار الموازنة.

ودعا إلى ضرورة الإسراع في إرسال جداول الموازنة إلى البرلمان، من أجل صرف المخصصات المالية التي يجب ألا تتأثر بتأخير الجداول.

وأكدت اللجنة المالية في البرلمان أن تأخير الموازنة يتعلق بسقف العجز المالي الكبير. وقال عضو اللجنة المالية، عدي عواد، إن تعديل قانون الموازنة معطل بسبب ارتفاع سقف العجز الإجمالي في الموازنة حيث وصل إلى أكثر من 80 تريليون دينار، لذلك ذهبت التوجهات لتخفيض الإنفاق العام.

أضاف عواد أن سقف المشاريع في العام الجاري سيكون أقل من عام 2023 تقريباً، وبالتالي يمنع إدراج أي مشروع جديد في الموازنة والاكتفاء بالمشاريع المستمرة، وهذا سيحرم الكثير من المحافظات من المشاريع الجديدة بسبب العجز المالي وعدم تحقق الإيرادات المالية غير النفطية.

وأشار إلى أن جداول وبنود الموازنة غير ثابتة لأن أسعار النفط والموارد المالية متذبذبة، وأعداد الموظفين والمتقاعدين في تزايد، فضلاً عن استحداث درجات وظيفية جديدة، مما يدعو للقلق، وينذر بكارثة اقتصادية كبيرة.

وأكد أنه لا يوجد موعد محدد لإرسال الموازنة إلى مجلس النواب، بسبب عدم وجود حلول للعجز المالي، متوقعاً "أن يقوم مجلس الوزراء بإرسال الموازنة الى البرلمان بعد عطلة العيد".

وبيّن أن إقرار موازنة ثلاثية في العام الماضي أعطى الصلاحية للحكومة لصرف موازنة 2023، أما موازنتا 2024 و2025 فيجب أن يراجعهما البرلمان لأنّ بعض المشاريع انتهت في العام الماضي، وهناك متغيرات مالية تتعلق بإرادات الدولة ومخرجاتها.

تفاقم العجز المالي في العراق يأتي رغم ثروات النفط

وأكد الباحث الاقتصادي علي العامري أن الديون الخارجية والداخلية وارتفاع النفقات التشغيلية ضمن جداول الموازنة فاقم من نسبة العجز، وشكل خطورة بالغة على الاقتصاد الوطني العراقي.

أضاف العامري أن الصراعات السياسية والتنافس على تحقيق المكاسب المالية من الموازنة تعتبر سبباً رئيساً لتأخر إقرارها، والإسراع في إقرارها في البرلمان يعتمد على التوافقات الحزبية والسياسية.

وبيّن أن الحكومة لم تستثمر فرصة ارتفاع أسعار النفط وارتفاع الإيرادات المالية العائدة منها في تخصيص جزء مالي لسداد الديون وخفض تأثيرها من أجل الحد من ارتفاع مستويات الديون المترتبة على ذمة العراق.

وأشار إلى أن التعيينات التي وصلت إلى عشرات الآلاف دون تخطيط حقيقي ستكون عبئاً على الدولة، ولا يمكن الاستمرار في دفع الرواتب مع أي انخفاض محتمل لأسعار بيع النفط في الأسواق العالمية.

وأفاد العامري بأن ارتفاع مستويات العجز سوف يستنزف موارد الدولة المالية ويقيد الفرص المتاحة للتنمية المستدامة، ويعرض البلد لأزمة مديونية لا يمكن التخلص منها ما لم يتم تجاوزها من خلال الاستثمار الأمثل لموارد الدولة، والحد من مستويات الإنفاق الحكومي.

وشدّد على أهمية فتح مجالات جديدة للاستثمار وتعديد مصادر الدخل العام للدولة العراقية من أجل تجاوز أزمة مالية واقتصادية كبيرة قد تكلف العراق الكثير من الخسائر على المستوى الداخلي والخارجي.